العرب
الإثنين 2021/11/01
السنة 44 العدد 12227

السياح الروس يعيدون الحياة إلى المنتجعات المصرية

العاملون في القطاع بشرم الشيخ يحدوهم أمل في تخفيف الخسائر مع استقبال 20 رحلة روسية أسبوعيا

تبشر عودة الزوار الروس إلى المنتجعات الشاطئية لأول مرة منذ ست سنوات بانتعاشة قوية للسياحة المصرية بعدما أربكتها الأزمة الصحية، وهي تعد العاملين في القطاع بتحقيق عوائد مهمة في ما تبقى من موسم هذا العام، وبإمكانية دعم الاحتياطات النقدية كون هذا النشاط الاستراتيجي أحد مصادر العملة الصعبة.

لن تجد في هذا التوقيت موطئ قدم من تزاحم الزوار

شرم الشيخ (مصر) – يشعر العاملون في المنتجعات المصرية أن بمقدورهم الابتعاد عن كبوة الظروف، التي كبلت نشاطهم في السنوات الأخيرة بفضل عودة السياح الروس الذين أعادوا الحياة إلى تلك الوجهات ولاسيما شرم الشيخ.

ومن أمام محله لبيع العطارة والأعشاب المصرية في منتجع شرم الشيخ السياحي على البحر الأحمر يجلس موسى النحاس مبتسما وهو يعلم أن اليوم لن يخلو من الزبائن الأجانب، خصوصا مع استئناف الطيران الروسي رحلاته إلى المدينة المصرية بعد انقطاع دام نحو ست سنوات على إثر اعتداء.

وقال النحاس لوكالة الصحافة الفرنسية "الحال الآن أفضل مما كان عليه قبل ثلاثة أو أربعة أشهر بسبب (عودة) الروس"، معتبرا أن "فتح الطيران الروسي أعطى جرأة لبقية الدول لتستأنف رحلاتها إلى شرم الشيخ".

خالد العناني

عودة السياح ليس قرارنا ولكنه مرتبط بالأسواق المصدرة

وأوضح أنه مع إغلاق الطيران الروسي وانتشار الوباء العام الماضي "كنا نقول عن شرم الشيخ إنها أصبحت مدينة أشباح".

وفي العاشر من أغسطس الماضي، هبطت أول طائرة تقل السياح قادمة من روسيا، في مطار شرم الشيخ بعد حوالي ست سنوات على فرض موسكو حظرا على الرحلات المباشرة إلى مصر بعد على إثر تحطم طائرة ركاب روسية فوق سيناء في أكتوبر 2015 مما أسفر عن مقتل 224 شخصا.

وكان وزير السياحة والآثار خالد العناني قد قال لوكالة الصحافة الفرنسية في مايو الماضي على هامش فعالية في معرض سوق السفر العربي المقام بإمارة دبي، إن "قرار عودة السياحة إلى مصر ليس قرارا مصريا أصيلا ولكنّه مرتبط بالأسواق المصدّرة".

ويشدد النحاس الذي يعمل في شرم الشيخ منذ أكثر من عقدين على أهمية السياح الروس في شرم الشيخ في الوقت الذي تعاني فيه السياحة المصرية من تأثر شديد لعدم الاستقرار السياسي بعد ثورة المصريين 2011.

ويقول عبدالقادر عبدالرحمن المرشد السياحي "قبل أكتوبر 2015 كان عدد الطائرات الروسية التي تأتي إلى شرم الشيخ أسبوعيا بين 120 و150 طائرة.. نتمنى أن يعود الوضع إلى ما كان عليه".

وقبل الحادثة كانت مصر تستقبل سنويا قرابة 3 ملايين سائح روسي قبل أزمة طائرة شرم الشيخ وتعليق الطيران، أما في الوقت الحالي تسيّر روسيا أكثر من عشرين رحلة طيران أسبوعية إلى شرم الشيخ.

وأضاف عبدالرحمن، الذي اتكأ على دراجته البخارية الصحراوية ذات الأربع عجلات استعدادا للقيام برحلة سفاري في الصحراء مع مجموعة من السياح المجريين "منذ شهر ونصف الشهر عاد الطيران الروسي مجددا، وبدأت البلد (شرم الشيخ) تتحرك"، موضحا أنه "رجع الكثير من الناس إلى أشغالهم وفتحت المطاعم والبازارات مرة أخرى".

وفي قلب صحراء المدينة الساحلية، جلس رولاند جاني السائح المجري، يحتسي الشاي في خيمة بدوية ويستعد للتزحلق على الرمال مع أفراد مجموعته. وقال "كانت زيارتي الأخيرة إلى شرم الشيخ منذ عشر سنوات. لا أرى اختلافا كبيرا ولطالما أعجبتني".

إلا أن الوجود السياحي الروسي كان مفاجأة لجاني الذي قال "الآن أرى العديد والعديد من الروس أكثر من قبل، لا أعرف لماذا"!

ويأمل العاملون في السياحة المصرية والذين يصل عددهم إلى مليوني شخص أن يسهم استئناف الطيران الروسي إلى المنتجعات المطلة على البحر الأحمر، في تعافي القطاع الذي كان قد بدأ الازدهار في 2019 قبل أن تضرب أزمة كورونا العالم في العام اللاحق وتوقف السفر.

وبحسب الأرقام الرسمية، فقد حققت مصر عائدات سياحية قدرها 13 مليار دولار في العام 2019، لكن هذا الرقم انخفض إلى أربعة مليارات في 2020 بسبب الوباء بعدما كانت الحكومة تتوقع جني 16 مليار دولار.

وظهرت علامات عودة الروس إلى شرم الشيخ على أحد المراسي البحرية حين اصطف المئات من السياح للصعود إلى اليخوت والمراكب من أجل القيام برحلة بحرية يستطيعون خلالها الغوص والسباحة ومشاهدة الشعاب المرجانية.

وعلى ظهر أحد اليخوت، وقف السائح الروسي أليكسي فولنياغو وهو يشير إلى البحر قائلا "لم نذهب إلى شرم الشيخ منذ خمس سنوات.. افتقدناها كثيرا".

وأضاف فولنياغو "ليس لدينا مثل هذا البحر في روسيا.. إنه رائع هنا"، معبرا عن أمله في زيادة عدد الرحلات الجوية بين البلدين.

> **3**
> ملايين سائح روسي كانت تستقبلهم مصر قبل حادثة الطائرة فوق سيناء في 2015

وشهد أحد المحلات التجارية الكبيرة في شرم الشيخ المملوء بالتذكارات السياحية المعروضة وصناديق فاكهة المانغو المصرية، تزاحما من قبل السياح خصوصا، وأن "الأسعار عادية والناس طيبون"، على ما قال أليكسي أحد السائحين الروس المتسوقين.

وأضاف "أتمنى ألا يحدث هذا الإغلاق مجددا وأن تبقى جميع المنتجعات مفتوحة ويستطيع الناس السفر".

وكبّد إغلاق الفنادق والمنتجعات والمحلات التجارية في شرم الشيخ الطيران الروسي خسائر كبيرة حسب العديد من العاملين في القطاع الذين قالوا إن "أسرا كاملة غادرت والأكل والشرب كان يوزع في الشوارع مدعما من المحافظة بسبب الظروف الاقتصادية".

ويمثل قطاع السياحة أكثر من 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، البلد العربي الذي يضم أكبر عدد من السكان بما يفوق 100 مليون نسمة ويعاني نسبة فقر تبلغ 29.7 في المئة.

لكن مع عودة الروس وغيرهم من السياح الأجانب، ينتظر النحاس وأصحاب الأنشطة التجارية والسياحية في شرم الشيخ "موسما واحدا فقط من أربعة أشهر مثل مواسم أعوام 2009 و2010"، لتعويض الخسائر.

ويوضح النحاس علاقة الروس بشرم الشيخ، ويقول إن "الشمس وتعامل الناس معهم" بالنسبة إليهم من الأمور الجاذبة، مشيرا إلى مدى حرص السائح الروسي على شراء العطارة من المدينة وخصوصا الحارة منها مثل الكركديه والحبق.

وقال "هناك طبيب روسي صديقي، عرفته منذ 11 عاما أطلقنا عليه أليكس الشرماوي لأنه كان معتادا قبل إغلاق الطيران أن يأتي كل 6 أشهر وأحيانا أقل وبمجرد فتح الطيران عاد".

وتعتبر مصر من بين أولى الدول التي فتحت أبوابها للسياحة وكان ذلك في أبريل 2020، وسط تطبيق التدابير الصحية في الفنادق والمطارات والرحلات الجوية والمتاحف والمنشآت السياحية والمواقع الأثرية.

العراق يطلق خطة لتطوير صناعة الفولاذ المتعثرة

بغداد – يسعى العراق للتقدم خطوة أخرى باتجاه إنقاذ صناعة الحديد والصلب التي تضررت بشكل كبير طيلة الأعوام الماضية بسبب ظروف الحرب والبيروقراطية والفساد المستشري في مفاصل الدولة النفطية.

وأعلنت وزارة الصناعة والمعادن الأحد إطلاق حملة لتطوير الصناعات الفولاذية، فيما أشارت إلى خطة مستقبلية تخص القضبان الحديدية ومعمل العلامات المرورية.

وقالت الوزارة في بيان نقلته وكالة الأنباء العراقية الرسمية إن "هناك حملة تطوير لبعض الخطوط الإنتاجية للصناعات الفولاذية من خلال تأهيلها، بالإضافة إلى استحداث خطوط إنتاجية جديدة من خلال عقود المشاركة مثل خط الأوكسجين وخط الأسيجة الواقية".

ويؤكد المسؤولون أن وزارة الصناعة تعمل بخطة مستقبلية لإضافة خط الدرفلة لإنتاج القضبان الحديدية للصناعات الإنشائية وحديد الزاوية ومعمل العلامات المرورية.

ومن بين الخطط إعادة تأهيل خط "الديزاماتك" وتطويره عبر إضافة أنظمة جديدة للآلات المستخدمة لمواكبة التكنولوجيا الحديثة بشراكة مع الدنمارك لإنتاج الكرات الفولاذية التي تخدم معامل الإسمنت.

وتأتي الخطوة في وقت يعاني فيه قطاع الصناعة عموما من ضعف شديد في الإنتاج، حيث لم يرق إلى مستوى التحديات التي يواجهها البلد، ثاني أكبر منتج للنفط بعد السعودية، رغم تعافي أسعار النفط مؤخرا وتراجع الإيرادات والجائحة مما أثر سلبا على موازنة الدولة.

وتحاول الصناعة النهوض مرة أخرى وحجز موقع لها داخل السوق المحلية رغم الصعوبات التي تواجهها بسبب الأزمات التي تمر بها وتدمير وتهالك البنى التحتية لمصانعها ومعاملها.

وتدهورت الصناعة بعد الغزو الأميركي في عام 2003 نتيجة الحرب والعمليات الإرهابية والفساد وغياب الخطط العملية للنهوض بواقع هذه الصناعة التي كانت تنافس مثيلاتها في المنطقة.

وفي محاولة رأى خبراء أنها تبدو جادة، طرحت الشركة العامة للحديد والصلب في منطقة خور الزبير جنوب غرب البصرة في أغسطس الماضي ثلاث فرص استثمارية لتطوير القطاع وفقا للتكنولوجيا الحديثة وتوسيع عمل وإنتاج الشركة بمادتي حديد التسليح والبليت.

ونقلت الصحافة المحلية عن المدير العام للشركة بالوكالة مسلم ناصر قوله في ذلك الوقت إن "الشركة طرحت إعلانا استثماريا لإنشاء مصنع لإنتاج الحديد الإسفنجي ليكون رافدا لمصنع الصلب وبديلا مساعدا عنه في ظل توقعات بنفاد مادة السكراب المغذية لمصنع الصلب خلال عامين تقريبا".

وأوضح أن هناك مشروعا آخر تم طرحه للاستثمار يتمثل في إنشاء مصنع لإنتاج مادة حديد البليت وبطاقة إنتاج تصل إلى 3 ملايين طن سنوياً ضمن مشروع متكامل من المقرر أن ينشأ في موقع عشتار المجاور للشركة ويحتوي على أفران صهر بتكنولوجيا متطورة وحديثة.

وأقرت وزارة الصناعة الصيف الماضي بوجود صعوبات تمويلية هائلة أمام إعادة إحياء مصانع الصلب والحديد بعد الجدل الكبير الذي أثارته الأوساط الاقتصادية بسبب تأخر إعادة تأهيلها وتشغيلها.

وقال المتحدث باسم وزارة الصناعة مرتضى الصافي في ذلك الوقت إن "مصانع الشركة العامة للحديد والصلب هي مصانع ضخمة تحتاج إلى مبالغ كبيرة لإعادة إحيائها".

وباشر العراق منذ سنوات بمشروع تأهيل مصانع الحديد والصلب بالتعاقد مع مجموعة يو.بي هولدينغ التركية لتأهيل مصانع الصلب والدرفلة بطاقة إنتاج تبلغ 500 ألف طن سنويا من حديد التسليح.

أهم عناوين الخطة

- تطوير بعض الخطوط الإنتاجية للصناعة
- استحداث خطوط جديدة بالشراكة مع القطاع الخاص
- إضافة خط الدرفلة لإنتاج القضبان الحديدية للصناعات الإنشائية

وتزايدت منذ بداية العام اهتمامات الحكومة الاتحادية بالقطاع الصناعي، حيث سبق أن دشنت مدينتين صناعيتين إحداهما في محافظة ذي قار جنوب البلاد بعد اكتمال عمليات تشييد البنية التحتية لتشجيع الاستثمارات في القطاع الصناعي.

وفي مايو من العام الماضي تم الشروع بالخطة قصيرة الأمد التي أعلنتها الحكومة، وتم تشغيل وافتتاح 16 مشروعا ومعملاً وخطاً إنتاجياً كان آخرها مشروع إنتاج بطاريات بغداد.

وكانت الوزارة قد تبنت خطة طموحة لإعادة تأهيل وتشغيل المصانع المتوقفة والبالغ عددها 83 مصنعا بمختلف مناطق البلاد بعد أن توقفت إثر تعرضها للدمار بسبب الإرهاب أو تقادم خطوطها ومكائنها أو لعدم وجود جدوى من تشغيلها بسبب انفتاح السوق والمنافسة غير العادلة مع المستورد.

نرفض اتهامنا بالكسل فنحن نتحدى الأعمال الشاقة

نمو قروض القطاع المصرفي في البحرين

المنامة – أعلن مصرف البحرين المركزي الأحد أن الائتمان المصرفي للبنوك المحلية نما بمقدار 4.52 في المئة على أساس سنوي في سبتمبر الماضي.

وتنسجم هذه البيانات مع مؤشرات سابقة، التي تقول إن حكومة البلد الخليجي الصغير سعت لتقديم كافة التسهيلات والحوافز لحماية الشركات من تداعيات الجائحة حيث نما المعروض النقدي في الأشهر التسعة الأولى من 2021 بواقع 4.78 في المئة بمقارنة سنوية.

وكان المركزي قد أصدر تعميما في شهر مايو الماضي إلى كافة البنوك المحلية وشركات التمويل لتوفير خيار تأجيل أقساط القروض المستحقة لكل الأفراد والشركات حتى نهاية العام الحالي.

ويتكون النظام المصرفي من مصارف تقليدية ومصارف إسلامية ويشكل العنصر الأكبر من النظام المالي حيث ينفرد بأكثر من 85 في من إجمالي الموجودات المالية للقطاع.

ويبلغ إجمالي عدد مؤسسات القطاع المالي في البلاد 367 بما في ذلك 31 مصرف قطاع تجزئة و62 مصرف قطاع جملة و17 فرعا للمصارف الأجنبية و8 مكاتب تمثيلية.

كما تشمل هذه المؤسسات 34 شركة تأمين و53 شركة أعمال استثمارية و86 شركة مرخصة متخصصة.

وبلغت قيمة أصول القطاع المصرفي العام الماضي أكثر من 212 مليار دولار، أي أكثر من خمسة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي السنوي للبحرين.

وطيلة سنوات حقق القطاع المصرفي نموا نتيجة لاقتصاد السوق المفتوحة وسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية الحكومية المستقرة والحريصة ومصداقية الإطار الرقابي المتوافق مع المعايير الدولية والقوى العاملة المحلية القديرة والمؤهلة.

ويتزامن الإعلان عن هذه النتائج مع تأكيد بيانات المركزي أن صافي الأصول الأجنبية للمركزي انحسرت بنهاية سبتمبر الماضي بنسبة 6.17 في المئة على أساس شهري.

وأفادت البيانات أن صافي الأصول الأجنبية انخفض إلى 1.326 مليار دينار (3.53 مليار دولار) في سبتمبر الماضي. وكانت الأصول الأجنبية سجلت 1.413 مليار دينار (3.77 مليار دولار) في أغسطس السابق.

> **3.53**
> مليار دولار الاحتياطات النقدية في سبتمبر الماضي نزولا بنحو 6.17 في المئة قبل شهر

وبحسب البيانات، ارتفعت الأصول الأجنبية على أساس سنوي بنسبة 86.6 في المئة، مقارنة بنحو 710.6 مليون دينار (1.89 مليار دولار) في سبتمبر 2020.

وتوزعت الأصول الأجنبية بين 2.5 مليون دينار (6.6 مليون دولار) القيمة الدفترية لاحتياطي الذهب، إضافة إلى 1.323 مليار دينار (3.53 مليار دولار) رصيد ودائع عملات أجنبية.

والبحرين تعتبر الأقل إنتاجا لجهة الموارد النفطية بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتنتج نحو 200 ألف برميل من النفط الخام يوميا.